ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية
لمناهضة العنف ضد المرأة

مجلة الائتلاف الإلكترونية

العدد (10) ..... (أيلول 2021-كانون الثاني 2022)

في هذا العدد:

- إقليمياً: المائدة المستديرة حول العنف ضد النساء في السياسة
- إقليمياً: جلسة افتراضية بعنوان: قوانين الجنسية في الدول العربية
- إقليمياً: الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا
- إقليمياً: المائدة المستديرة الثانية حول الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في بلاد الشام والخليج العربي
- الأردن: تعديلات في الدستور الأردني لصالح المرأة
- العراق: مكتب السيستاني يدين ظاهرة زواج القاصرات
- أمير قطر يعين سيدتين في مجلس الشورى
- تمثيل النساء في الوزارات في تونس والأردن
- العراق: المرأة في انتخابات العراق 2021
- المرأة وانتخابات المغرب 2021
- تهنئة لرئيسة الائتلاف
- العراق: الجبوري تشارك في مشروع تعزيز المشاركة السياسية للمرأة
- العراق: الجبوري تشارك في اجتماع لشبكة البرلمانيات في منتدى هلسنكي للسياسات
- إقليمياً: منظمة المرأة العربية تطلق حملة (مشاركتها مستقبلنا)

إقليمياً: المائدة المستديرة حول العنف ضد النساء في السياسة

تحت رعاية معالي السيدة وفاء بني مصطفى، وزيرة الدولة للشؤون القانونية وبمناسبة حملة 16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف المبني على أساس الجنس والتي تحمل هذا العام شعار "معاً لمناهضة العنف ضد النساء في المجالين العام والسياسي. لها مكان ومكانة" عقدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مائدة مستديرة تبحث في التحديات التي تواجه النساء في المواقع القيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان: (مائدة مستديرة حول العنف ضد النساء في السياسة) **بمشاركة متحدثات من الأردن وفلسطين ومصر وتونس والمغرب.**

استهلت الجلسة الدكتورة سلمى النمس، الأمين العام للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وبينت أن المنطقة العربية سجلت أدنى مشاركة للمرأة في الحياة السياسية على مستوى العالم، حيث تبلغ نسبة تمثيل المرأة في المنطقة 15.2٪ فقط علما بان المعدل العالمي يبلغ 22.1٪، كما أشادت بجهود ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة الريادية في مواجهة العنف السياسي ضد المرأة حيث أطلق الائتلاف حملة ودليلاً وشكل فريقاً لمناهضة العنف ضد المرأة في الحياة العامة.

البقية ص(5)

إقليمياً: جلسة افتراضية بعنوان: قوانين الجنسية في الدول العربية

عقد ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع مكتب مؤسسة وستمنستر للديمقراطية في الجزائر جلسة **افتراضية**بعنوان :**قوانين الجنسية في الدول العربية** بمشاركة متحدثات من **(الأردن ولبنان والجزائر والمغرب)** يوم الثلاثاء بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

أدارت الجلسة سعادة السيدة رسمية الكعابنة، عضو مجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الانسان بالبرلمان العربي، وبينت أن معظم الدول العربية صادقت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" مع التحفّظ على بعض موادها ومن بين هذه المواد المادة 9 والتي تنص على منح المرأة حقا مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

ومن الجزائر شاركت السيدة نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة في الجلسة وبعد أن عرّجت على التعديلات الهامة التي طرأت على قانون الجنسية في الجزائر، أكّدت بأنّ الغاية من وراء ذلك كانت مسايرة تطور المجتمع وصيانة ما يعزز المصفوفة الوطنية لحقوق الانسان باعتبار أنّ الجنسية من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو ما بات منسجماً مع ما تشهده الجزائر في الوقت الراهن من ديناميكية تغيير ترمي إلى بناء جزائر جديدة تقوم على دولة القانون وضمان حقوق وحريات الانسان، وفق ما التزم به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في برنامجه الرئاسي والذي تكرس فعلياً بموجب التعديل الدستوري للأول من نوفمبر 2020.

البقية ص(7)

إقليمياً: الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا

بتاريخ 2021/11/23 نظم ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية حوار الطاولة المستديرة الأولى افتراضياً بعنوان: "الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا" بحضور سيدات برلمانيات وناشطات من الاردن والجزائر والمغرب ومصر وتونس، ووزيرة الدولة للشؤون القانونية، ورئيسة ائتلاف البرلمانيات معالي السيدة وفاء بني مصطفى وادارت النقاش سعادة النائب ميادة إبراهيم شريم.

واستهلت الشريم اللقاء مبينة أن العديد من الدول العربية شهدت مؤخراً انتخابات نيابية وواجهت المرأة العربية تحديات كثيرة جعلت فرص فوزها محدودة، وأضافت أن أسباب ذلك متنوعة ومعقدة وسيتم استكشافها خلال هذه المناقشة المفتوحة التي ستنتهي بتقديم التوصيات ليتم لاحقاً وضع ورقة موقف من قبل أحد الخبراء لتقدم للاتحاد البرلماني العربي لتعمم على كافة البرلمانات العربية.

وفي كلمتها بينت معالي السيدة بني مصطفى أن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في عامي 2020 و2021 في عدد من الدول العربية شهدت اتجاهاً نحو تراجع تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية. وأضافت أنه حتى في البلدان التي لديها حصص للمرأة (الكوتا) مثل الأردن والجزائر، انخفض عدد السيدات النواب المنتخبات فيها. وأشارت إلى أنه برغم من زيادة عدد النساء في بلدان مثل العراق والمغرب ومصر، إلا أن المرشحات واجهن تحديات كثيرة.

وبينت أن النساء، وللمرة الأولى، أصبحن يمثلن أكثر من ربع البرلمانيين بأنحاء العالم بنسبة 25.5 % ، إلا أن معظم البرلمانيين هم من الرجال حيث تبلغ نسبتهم 74.5%. وأشارت إلى أن دولة الإمارات العربية هي الأعلى تمثيلاً للنساء في البرلمانات بنسبة 50%. وأن البحرين هي الدولة العربية الوحيدة التي تترأس برلمانها امرأة، وأن تونس هي الدولة العربية الوحيد التي تترأس حكومتها امرأة.

البقية ص(8)

تابعونا! ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة
فيسبوك @CVAWArabCoalition
تويتر @CVAWArab

إقليمياً: المائدة المستديرة الثانية حول الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في بلاد الشام والخليج العربي

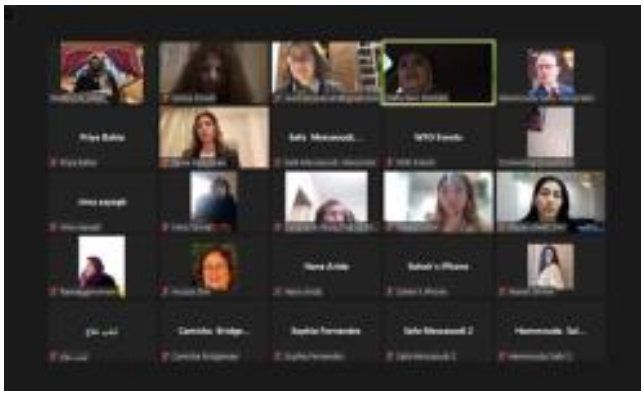

نظم ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية المائدة المستديرة الثانية حول الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في بلاد الشام والخليج العربي. بمشاركة متحدثات من قطر ولبنان والعراق، وأدارت الجلسة معالي السيدة ريم أبوحسان.

وبينت أبو حسان أن هذه المائدة المستديرة هي الثانية حيث عقد الائتلاف في تشرين الثاني من عام 2021 المائدة المستديرة الأولى حول الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في منطقة شمال إفريقيا واستضاف متحدثات من مصر والمغرب والجزائر.

وبينت معالي المحامية وفاء بني مصطفى، وزيرة الدولة للشؤون القانونية، أن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أعلن في مؤتمر صحفي قبيل اليوم الدولي للمرأة بتاريخ 8/ 3/ 2021 أن النساء، وللمرة الأولى، يمثلن أكثر من ربع البرلمانيين بأنحاء العالم بنسبة 25.5%

وبينت أن الأرقام والإحصائيات لا زالت متواضعة من حيث التمثيل السياسي للمرأة.

وأشارت إلى أهمية مراجعة الأنظمة الانتخابية، وتنظيم مشاركة النساء في الأحزاب، والاعتماد على أسس واضحة لاختيار النساء حتى لا يتم استبعاد النساء ذوات الكفاءة. وبينت أن جود التميز الإيجابي أمر مهم ولكن وجود التدابير دون وجود قانون ديمقراطي لن يساعد النساء في الوصول للمواقع القيادية. وعن التعديلات الدستورية بينت أن الأردن نمكن من إدخال المرأة لأول مرة الدستور حيث تم النص على كفالة الدولة لتمكين المرأة من القيام بدور فاعل في المجتمع وحمايتها من كافة الشكال العنف والتميز. و أشارت لبعض التعديلات التشريعية التي طرحتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن حيث تمت التوصية أن يتضمن عدد المؤسسين للحزب 20% من النساء، وأن يضمن الحزب لمنتسبيه من الشباب والنساء الوصول للمواقع القيادية، وتمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول لموارد الحزب المتوفرة بشكل عادل ومتكافئ وخاصةً اثناء الحملات الانتخابية.

وشاركت من لبنان سعادة السيدة بولا يعقوبيان، العضو السابق في مجلس النواب اللبناني، وأشارت إلى أهمية أن يكون الرجل حاضر في كافة الأنشطة المتعلقة بمناقشة حقوق المرأة،

البقية ص(10)

الأردن: تعديلات في الدستور الأردني لصالح المرأة

اجتمع مجلس النواب لمناقشة التعديلات الدستورية التي أوصت بها اللجنة القانونية في مجلس النواب. تأتي هذه التعديلات ضمن حزمة أرسلتها الحكومة إلى المجلس التشريعي بناءً على توصيات لجنة ملكية مكلفة بتقديم رؤى لتحديث الحياة السياسية وتطوير التشريعات في المملكة.
أقر مجلس النواب في الثاني من كانون الثاني (يناير) 2022 عنواناً يراعي النوع الاجتماعي في الفصل الثاني من الدستور ، والذي أصبح: "حقوق وواجبات الأردنيين والأردنيات" بدلاً من "حقوق الأردنيين وواجباتهم". ووافق على التعديل 94 نائباً على اقتراح اللجنة القانونية ، بينما رفض 26 نائباً وغاب 10 نواب. ويتناول الفصل الثاني من الدستور الحقوق والحريات والواجبات الأساسية المنوطة بالمواطنين ، وكذلك الحق في التعليم والعمل.
أقر مجلس النواب مادتين معدلتين أخريين من الدستور. صوتت أغلبية 106 نائباً على تعديل الفقرة 5 من المادة 6 من الدستور على النحو التالي: "يحمي **القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال** ".وكان نص الفقرة قبل التعديل: "ي**يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال.**"
كما وافق المجلس على اقتراح إضافة الفقرتين (6 و 7) إلى المادة السادسة من الدستور لتمكين المرأة والشباب. نصت الفقرة 6 المعدلة على ما يلي" :**تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز**"
تنص الفقرة 7 الآن على ما يلي" :**تكفل الدولة ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون** ".

من الجدير بالذكر أنه في 12 يناير 2022 ، وافق مجلس الأعيان بالإجماع على هذه التعديلات الدستورية.

العراق: مكتب السيستاني يدين ظاهرة زواج القاصرات

في 22 كانون الأول (ديسمبر) 202 ، أدان مكتب المرجع الديني العراقي الأعلى، السيد علي السيستاني [1] ، ظاهرة زواج القاصرات في المجتمع العراقي.
جاء ذلك فيما تم عرض عدد من الأسئلة على مكتبه بخصوص زواج القاصرات لاستطلاع رأي المرجع الديني الأعلى. وجاء في أحد الأسئلة ما يلي:
لدينا تسجيلات مصورة لرجال دين يقدمون نصائح دينية تفيد شرعية عقد زيجات مع اطفال دون السن القانوني في العراق وهو 15 عاماً، بعض رجال الدين هؤلاء يشيرون الى فتيات صغيرات جداً، كما أنهم يحددون الممارسات الجنسية التي يقولون إنها شرعية، هل يدين مكتب سماحة السيد نصائح كهذه من رجال الدين؟
وجاء الجواب: هذا مدان أيضاً، ويجري عليه ما تقدم في أعلاه. ونؤكد على ضرورة أن تلاحق السلطات المعنية من يظهر في زيّ رجال الدين ويمارس هذه الافعال ويروّج لممارسات لها تبعات بالغة السوء على المجتمع وموقع الدين في نفوس الناس.
[1]وهو أعلى سلطة دينية للطائفة الشيعية في العراق.

أمير قطر يعين سيدتين في مجلس الشورى

لم تفز أي من المرشحات في انتخابات مجلس الشورى. كان التصويت لثلاثين عضوا من أصل 45 ، ويعين الأمير تميم بن حمد آل ثاني الأعضاء الخمسة عشر الباقين. إلا أن الأمير في 14 أكتوبر 2021 عين امرأتين من بين 15 عضوا في مجلس الشورى ، وهما: شيخة بنت يوسف الجفيري وحمدة بنت حسن السليطي. هذا وتم تعيين سعادة الدكتورة حمدة السليطي نائباً لرئيس المجلس.

تمثيل النساء في الوزارات في تونس والأردن

في تونس: في 11 أكتوبر 2021 ، وافق الرئيس قيس سعيد على تشكيل الحكومة الجديدة حيث احتلت 10 نساء عدد من الوزارات من بين 26 وزارة بنسبة 38.4٪. وهن: نجلاء بودن، رئيسة الوزراء، ليلى جفال، وزيرة العدل، سهام البوغديري نمسية، وزيرا للمالية، نايلة نويرة، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، فضيلة الرابحي بن حمزة، وزيرا للتجارة وتنمية الصادرات، سارة زعفراني زنزري، وزيرة التجهيز والإسكان، ليلى الشيخاوي، وزيرة البيئة، أمال بن الحاج، وزيرة المرأة، حياة قطاطة القرمازي وزيرة الشؤون الثقافية، عايدة حمدي: كاتبة الدولة لدى وزير الخارجية مكلفة بالتعاون الدولي. **في الأردن:** تم تعديل وزاري جديد وبلغت نسبة النساء 6.8٪ مع تقلد امرأتين منصب وزير من بين 29 وزير وهما: هيفاء النجار، وزيرة الثقافة، ووفاء بني مصطفى، وزيرة دولة للشؤون القانونية.

العراق: المرأة في انتخابات العراق 2021

نجحت المرأة العراقية في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021 في الفوز بـ 97 مقعدًا في الانتخابات من أصل 329 عضوًا بنسبة 29.4٪ بزيادة 14 مقعدًا عن الكوتا النسائية. يضمن نظام الكوتا النسائية في العراق 25٪ على الأقل من مقاعد البرلمان للنساء. وكشفت النتائج أن التيار الصدري بزعامة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر فاز بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان العراقي بـ 73 مقعدا.
وجاءت كتلة "التقدم" بزعامة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي في المركز الثاني بعد حصولها على 38 مقعدا.
وجاءت كتلة دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في المرتبة الثالثة بـ37 مقعدا.
كان من المقرر إجراء الانتخابات في الأصل في عام 2022 ، لكن الأحزاب السياسية قررت إجراء انتخابات مبكرة في أعقاب الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت في عام 2019 ضد الفساد المستشري والحكم السيئ.
وهذا التصويت هو الخامس في العراق منذ 2003 عندما تمت الإطاحة بنظام الرئيس السابق صدام حسين.

عمان- الأردن. يبارك ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة ممثلاً بأعضائه لرئيسة الائتلاف على تقلدها منصب وزير الدولة للشؤون القانونية في حكومة دولة الدكتور بشر الخصاونة.

العراق: الجبوري تشارك في مشروع تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

شاركت المحامية انتصار الجبوري يوم الاربعاء ٢٦كانون الثاني ٢٠٢٢ في مشروع تعزيز المشاركة السياسية للمرأة- المرحلة الثالثة، والمؤتمر الختامي لاطلاق تقرير العنف وخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي اثناء الحملات الانتخابية، تحليل واقع انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ والذي نظمه المعهد العراقي بدعم من بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق .(UNAMI)
وتحدثت الجبوري حول ضرورة تعديل قانون الاحزاب وقانون مفوضية الانتخابات، والزام الاحزاب ان تكون نسبة الكوتا لا تقل عن ٢٥٪ من الهيئة التنفيذية والادارية للحزب ، والغاء كلمة مراعاة تمثيل النساء واستبدالها بالزام الاحزاب بتمثيل النساء بالقيادات .
كما اكدت الجبوري على ضرورة اعادة وزارة المرأة اسوة بوزارة البيئة التي تمت اعادتها ليكون للمرأة تمثيل في مجلس الوزراء.
هذا وحضر المؤتمر عدد من الشخصيات السياسية والسفراء والدبلوماسيين وبعثة يونامي ومكتب الامم المتحدة للمرأة.وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني.

المرأة وانتخابات المغرب 2021

جرت انتخابات 8 سبتمبر 2021 في المغرب. وبحسب النتائج الأولية فقد تكبد الحزب الإسلامي المغربي المعتدل (حزب العدالة والتنمية) خسائر فادحة. يتولى الحزب السلطة منذ عام 2011. وكان من بين الفائزين حزب التجمع الوطني للأحرار (97 مقعدًا من 395 مقعدًا ، وفقًا لوزارة الداخلية) ، يليه حزب الأصالة والمعاصرة بـ 82 مقعدًا ، والاستقلال بـ 78 مقعدًا. بينما حصل حزب العدالة والتنمية على 12 مقعدًا فقط.
واحتلت قضايا النساء جزءا من البرنامج الانتخابي لبعض الأحزاب السياسية التي تخوض غمار الانتخابات.
فقد وضع حزب الاستقلال ضمن برنامجه الانتخابي ميثاقا خاصا بالمرأة، حمل عددا من الالتزامات، من بينها تفعيل قانون إطار المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء، وإخراج هيئة المناصفة إلى الوجود ومكافحة كل أشكال التمييز، كما التزم بوضع برنامج خاص للنهوض بالمرأة في القرى.
أما حزب العدالة والتنمية فقد تعهد بالرفع من التمثيلية النسائية بالوظيفة العمومية وفي المناصب والوظائف العليا، وبتمكين الأمهات من توقيت ميسر للعمل، إلى جانب اقتراحه التمديد بصفة اختيارية لعطلة الأمومة في القطاع العمومي إلى 9 أشهر.
من جانبه، أعلن حزب التقدم والاشتراكية، عن تعهده بتعزيز تمثيلية النساء في كافة المجالس المنتخبة للتوجه الفعلي نحو المناصفة، ومحاربة كل الصور النمطية السلبية عن المرأة في المجتمع، مع المواجهة الحازمة لكل أشكال التمييز أثناء التشغيل، وفي الوسط المهني.
وتضمن برنامج حزب الحركة الشعبية وعودا بسن تدابير عملية من أجل تحقيق الاستقلال المالي للمرأة المغربية، وصيانة حقوق المرأة المطلقة والأبناء، والعمل على صيانة حقوق المرأة العاملة في المهجر، خاصة النساء العاملات في الحقول.

العراق: الجبوري تشارك في اجتماع لشبكة البرلمانيات في منتدى هلسنكي للسياسات

شاركت عضو الائتلاف السيدة انتصار الخطابي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢١ في اجتماع شبكة البرلمانيات في منتدى هلسنكي للسياسات في فنلندا، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية، بحضور نائبات عن بريطانيا وفرنسا وفنلندا ومصر والمغرب وتونس ونيوزلندا وايرلندا ودول اخرى.

وتم تبادل وجهات النظر حول التطورات الإقليمية والدولية خصوصا ما يتعلق بوباء كوورنا ومستجداته، فضلا عن قضايا المرأة وسبل الحفاظ على حقوقها من خلال القوانين والتشريعات التي تسهم في خلق مكانة لها في المجتمعات، وتعزيز المشاركة السياسية لها ووصولها لمواقع صنع القرار.

كما تم خلال الاجتماع الذي ترأسته البارونة هليينا كينيدي عضوة مجلس اللوردات البريطاني، بحث ملف هجرة الشباب الى اوروبا وتداعيات هذا الملف على جميع البلدان.

تجدر الاشارة الى المنتدى يضم عضوية رئيسة وزراء بريطانيا السابقة تريزا ماي ونائبات عن دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا واوروبا.

إقليمياً: منظمة المرأة العربية تطلق حملة (مشاركتها مستقبلنا)

أطلقت منظمة المرأة العربية ، يوم الأربعاء 15 ديسمبر 2021، حملة إقليمية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات ، تحمل شعار (مشاركتها مستقبلنا).

أشارت المديرة العامة ، الدكتورة فاديا كيوان ، إلى أن منظمة المرأة العربية نظمت عدة دورات تدريبية في مجال التمكين السياسي للمرأة ، وأنها أطلقت مؤخرًا بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية مشروعًا جديدًا على المستوى الإقليمي يستهدف في دمج منظور النوع الاجتماعي في مراقبة الانتخابات العامة ، مع التركيز على إعداد مراقبين في هذا المجال. وشددت كيوان على أن المنظمة تسعى لإشراك الرجال في التدريب أيضا.

تهدف الحملة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات في المنطقة العربية ، وإبراز أهمية مشاركتها في العملية الانتخابية ، ومساعدتها على تولي المناصب القيادية ، وتذليل العقبات والتحديات التي تواجه هذه المشاركة.

يشار إلى أن الحملة تنفذ على المستويين الإقليمي والوطني على مدار عام واحد ، تبدأ من أكتوبر 2021 إلى نوفمبر 2022 بالتعاون والتنسيق بين اللجنة المستقلة للانتخابات في الأردن ، وعضوات الشبكة العربية للمرأة في الانتخابات. ، بما في ذلك منظمة المرأة العربية ، والمنظمة العربية للإدارات الانتخابية، وشبكة البرلمانيات العربيات لـ. المساواة "رائدات" ، والشبكة العربية للانتخابات الديمقراطية ، ومركز الإعلاميات العربيات ، بالإضافة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و IDEA.

تابع: إقليمياً: المائدة المستديرة حول العنف ضد النساء في السياسة

ومن جهته قال السيد زياد شيخ، ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة: "ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم أولويات الحكومة الأردنية لتعزيز آليات الحماية الوطنية ودفع إصلاح السياسات، وأيضاً ستواصل العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني لبناء استجابات على مستوى المجتمع المحلي تعزز مشاركة المرأة الهادفة والعادلة في الأماكن العامة والسياسية." وبين أن المرأة تلعب دورًا رئيسيًا كمرشحة وقائدة وناخبة ومحرك للتغيير. وأكد على أنه فقط من خلال المشاركة السياسية الهادفة للمرأة يمكننا بناء مجتمع أكثر مساواة للجميع.

وبين أمين عام وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الدكتور علي الخوالدة مندوبا عن وزير الشؤون السياسية والبرلمانية أنه من المهم العمل على مواجهة التحديات التي تواجه النساء ترشحا وانتخابا خاصة في الوقت الحالي وتزامنا مع التوصيات المنبثقة عن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، مشيراً الى ان هناك العديد من التشريعات التي عالجت العنف السياسي ضد المرأة إلا انه من الضروري رفع الوعي لدى المجتمع لمواجهة هذه المشكلات. ولفت الخوالدة الى ان التحديات التي تواجهها النساء في الحياة السياسية تتشابه في معظم الدول العربية ودول العالم، مؤكداً على أهمية أن يكون هناك برامج تدريبية وتوعوية للرجال والنساء على حد سواء، إضافة الى دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية في مواجهة هذه القضايا وإيجاد الحلول والآليات اللازمة لها مما يعزز من مشاركة المراة في الحياة السياسية والعامة. ولفت الخوالدة الى ان الوزارة لديها العديد من البرامج والخطط المستقبلية من لقاءات وورش عمل في كافة

المحافظات بالتعاون مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف الى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وكيفية مواجهة العنف ضدها، وأشار إلى أنه سيكون هناك منشورات توعوية وتثقيفية حول اهمية مشاركة المرأة وايجاد الحلول التي تحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الحياة السياسية.

ومن جانبها أكدت معالي المحامية وفاء بني مصطفى أنه لا توجد أية ديمقراطية حقيقية دون إشراك كامل للنساء، وقالت: " إن المجتمع الذي يحاول المضي قدما دون الاستفادة من طاقات النساء سيخسر السباق لأنه لن يصل باستمراره بالقفز على قدم واحدة." وبينت أنه لا يمكننا المضي قدماً بجهودنا في تعزيز المشاركة السياسية دون الانتباه إلى العنف ضد المرأة في السياسة. وأن لجنة وضعية المرأة في اجتماعها عام 2020 سلطت الضوء على العنف ضد النساء في السياسة. وأكدت على أن عدم التصدي لموضوع العنف السياسي سيؤدي إلى نتائج على المدى الطويل حيث أنه يهدد الجهود العالمية لجسر الفجوة بين الجنسين في التمكين السياسي، وعلى المستوى القصير يشكل بيئة أكثر تحدياً يترتيب عليها كلف إضافية على النساء مما يؤدي إلى انسحاب السياسات من مناصبهن وابتعاد قياديات المستقبل عن العمل العام".

بينت سعادة النائب دينا البشير، عضو مجلس النواب الأردني أن العنف لا يقع على السيدات المنتخبات فحسب بل أيضاً على الناخبات حيث يتعرضن للضغط لاختيار المرشحين وأثناء التصويت. وبينت أن التحديات التي تواجهها النساء قبل وأثناء وبعد الترشح متقاطعة وتتمثل في غياب الثقافة السياسية لدى السيدات وعدم وجود مشاركة فعالة لهن في الأحزاب بالإضافة إلى التنمر الإلكتروني والتنمر عبر وسائل الإعلام. كما أكدت على أهمية تمكين المرأة اقتصادياً ليتم تمكينها سياسياً، كما أشارت إلى القوالب النمطية المرتبطة بأدوار المرأة كأحد التحديات التي تواجهها النساء في السياسية.

وبينت الدكتورة سحر القواسمي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، أن النظام الأبوي والمجتمع الذكوري لا يزال هو المتحكم في كل العالم ويفرض نفسه أيضاً في عالم السياسة على الذكور والإناث على حد السواء. وبينت أن ما تعاني منه المرأة الفلسطينية مضاعف بسبب وجود لاعبين كثر وعلى رأسهم الاحتلال. وأشارت إلى أن المرأة حين ترغب في الدخول إلى عالم السياسة تدخل من منطلق الرغبة في إحداث التغيير بينما الرجل يدخل رغبة في الوصول إلى السلطة.

وأكدت الأستاذة ماجدة النويشي، نائبة رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، أن المرأة تواجه 3 تحديات في الأحزاب السياسية وهي ضعف تمكين المرأة في الأحزاب حيث أن هنالك ضعف في تمثيل النساء في المواقع القيادية داخل الأحزاب. وثانياً: الميل لترشيح عضوات البرلمان من أقارب قادة الأحزاب مما يؤدي إلى عدم تواجد النساء من ذوات الكفاءة في البرلمان، وثالثاً: ضعف تعزيز عضوات الأحزاب مالياً. وبينت أهمية تعديل قوانين الأحزاب وإلزام الأحزاب بنسبة لا تقل عن 35% للمرأة في الأحزاب السياسية ومنع ترشيح الأقارب من الدرجة الأولى لقادة الحزب للبرلمان، وأن تدعم الأحزاب المرشحات على الأقل 25% في الدعاية الانتخابية.

وبينت سعادة الأستاذة ليلى حداد، من مجلس نواب الشعب التونسي أن المجتمع المدني في تونس لعب دوراً كبيراً في تحقيق المكاسب التشريعية للمرأة وأن تمثيل المرأة على المستوى البرلمان تراجع من عام 2014 حتى عام 2019 حيث بلغت نسبة المرأة في 2014 33% وفي عام 2019 بلغت نسبة النساء 26%، وأشارت إلى القانون 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والذي يحتوي على الفصل 18 المتعلق بالعنف السياسي وإدراجه كشكل من أشكال العنف ضد المرأة وتجريمه. وأشارت إلى أنه لا يوجد تكافؤ فرص ما بين الرجل والمرأة في الحملات الانتخابية، وقالت: "العنف مسلط على النساء في المواقع السياسية ولا سيما التي تدافع عن حقوق الإنسان وعن المكاسب التي حققتها المرأة".

وأكدت الأستاذة ابتسام العزاوي، العضو المنتخب بمجلس مدينة الرباط و البرلمانية السابقة في المغرب، أن موضوع العنف ضد المرأة في السياسة لم يحظى بالاهتمام على مستوى الإعلام كبقية أنواع العنف. وأن هنالك من يحاول قطع الطريق أمام الفاعلة السياسية والتي يتمثل رصيدها بكفاءتها وحضورها في المجتمع وقالت: هذا الرصيد من الصعب الوصول إليه ويبنى بتراكم ولكن قد يتدثر بلحظة من خلال الإشاعة المغرضة والحملات الممنهجة لا سيما على المواقع الإلكترونية." وبينت أن النساء يتعرضن للإحراج عبر اللقاءات الإعلامية وللانتقادات لشكلهن وأنه قد يتم افتعال بعض اللحظات حتى تحرج الفاعلات السياسيات ويحاولن الانسحاب من النقاش. وقالت: "لا زالت هنالك حاجة مهمة لتكثيف الجهود لجعل فضاءاتنا السياسية أكثر أماناً للنساء".

تابع إقليمياً: جلسة افتراضية بعنوان: قوانين الجنسية في الدول العربية

هذا، وقد شارك من الجزائر أيضاً السيد رشيد فارح، المدير العام لمركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل، الذي رافع لصالح قانون الجنسية في الجزائر، والمكتسبات التي شهدها كان آخرها الأمر رقم 05-01 المؤرخ في 27 فبراير 2005، مؤكداً الاهتمام الذي توليه السلطات الوصية في الجزائر لقانون الجنسية، بما يضمن مصالح المواطنين ومكتسبيها وبما يتواءم واحترام حقوق الانسان.

ومن لبنان، شاركت الدكتورة جلنار واكيم، مستشارة النوع الاجتماعي والتقييم والأستاذ المشارك في الجامعة اللبنانية، وبينت أن قانون الجنسية تمت وراثته عن الفرنسيين ولكن لم يتم تعديله وأشارت إلى أن الأسباب التي يدعيها معارضو منح الجنسية من قبل الأم اللبنانية المتزوجة من غير لبناني تتمثل في أنه في بعض الأحيان يتم استغلال المرأة للحصول على الجنسية اللبنانية. وبينت أن أبناء اللبنانيات يواجهن تحديات من حيث أنه عليهم كل سنة تجديد أوراقهم ودفع رسوم عالية ويعانون من تعقيدات في حياتهم اليومية

وبينت المحامية نور الإمام، وهي محامية متخصصة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أن الدستور الأردني يساوي بين الأردنيين والأردنيات في المادة السادسة وأن الأسرة حجر الأساس في المجتمع. وأشارت إلى أن أبناء الأردنيات لا زالوا يواجهون تحديات تتعلق بالإقامة والتعليم والعمل والاستثمار والتملك وإصدار رخصة القيادة. وبينت أنه تم إصدار مزايا صدرت عن رئاسة الوزراء عام 2014 منحت بعض الحقوق المدنية لأبناء الأردنيات حيث تم إصدار 16000 هوية تعريفية وام منحهم مزايا تتعلق بحقوق تشترط الإقامة بالأردن. وأشارت إلى أنه في تعديلات قانون العمل التي صدرت تم منح أبناء الأردنيات الحق في العمل دون تصريح.

وأشارت إلى بعض التوصيات التي تتعلق بأهمية تعديل قانون الجنسية واتخاذ بعض الإجراءات السريعة التي لها العلاقة بالإقامة الدائمة والحق بالتعليم العام ومعاملتهم بمساواة في مجال الصحة وتملك الأموال والسماح لهم بالعمل والاستثمار.

وعن المغرب تحدثت سعادة السيدة حياة بوفراشن، نائب رئيس مجلس النواب المغربي سابقاً، وبينت أن المرأة في المغرب تمنح الجنسية لأبنائها ولكن ليس لزوجها. وبينت أن الجنسية في المغرب تمنح بناءً على اعتبارين: الجنسية الأصلية والجنسية المكتسبة، الأصلية تمنح عن طريق صلة الدم المترتبة على النسب والبنوة والمكتسبة تتعلق بالحكم القانوني، وبحكم استرجاع الجنسية، أو التجنيس. ووضحت أن بحكم القانون يعني منح الجنسية عن طريق الكفلة أو الزواج من مغربي بالنسبة لامرأة أجنبية والولادة بالمغرب والإقامة فيه لمدة تفوق الخمسة سنوات؛ وبحكم الاسترجاع للجنسية تعني أنه عندما يكتشف الابن أن أبويه مغربيين قبل وصول سن الرشد يحق له استرجاع الجنسية؛ أما التجنيس يعني أن منح الجنسية بمبادرة من المغرب عندما يسدي شخص خدمة مهمة للمغرب تمنح له الجنسية أو إذا وقعت له إصابة أو حادثة خطيرة وجعلته يصاب بالعجز خلال خدمة الوطن.

وبينت أن الفصل السادس من قانون الجنسية يتضمن أن كل مولود مغربي من أب مغربي أو أم مغربية يعتبر مغربياً. وأضافت أن الفصل السابع يعطي هذا الحق عن طريق رابطة الإقليم والتراب بمعنى أنه يعتبر مغربيا من ولد في المغرب من أم مغربية وأب لا جنسية له، أو الولد المولد في المغرب من أبوين مجهولين، وللطفل المتخلى عنه.

وكتجربة حية عما تعانيه النساء في حق منح الجنسية لأبنائهن استضافت الجلسة السيدة سعاد الحباشنة شقيقة الراحلة نعمة الحباشنة منسقة حملة "أمي أردنية وجنسيتها حق لي" في الأردن. وبينت أن الحملة بدأت بخمسين سيدة وحتى وصلت 50000 سيدة وبينت أن نعمة شاركت في اعتصامات وتواصلت مع منظمات دولية وحقوقية ولكن حال بينها وبين إكمال مسيرتها مرضه.

إقليمياً: الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا

وعن الفرص والتحديات أمام النساء في الحياة العامة في مملكة المغرب، تحدثت السيدة خديجة الزياني، عضو ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة. وعضو سابق في مجلس النواب المغربي، ونائبة رئيس بلدية الفنيدق. وبينت أن نسبة النساء في البرلمان المغربي في ارتفاع حيث ازدادت من نسبة 20% في انتخابات عام 2016 إلى نسبة 24% في الانتخابات الحالية. وبينت أنه من بين الفرص التي ساهمت من تواجد المرأة في انتخابات عام 2021 وجود لوائح انتخابية احتوت على نسبة عالية لتمثيل المرأة فهنالك اللائحة الوطنية التي ضمت 60 امرأة إلى جانب لائحة الشباب التي ضمت 30 شابة واللائحة الجهوية التي ضمت 90 امرأة. وبينت أن التحديات تمثلت في تنكر الأحزاب السياسية لمناضلاتها بحيث أن مجموعة من النساء لم يستطعن المشاركة السياسية على رغم من تواجدهن في الأحزاب منذ مدة طويلة. وقالت: "إن لم يفرض القانون تواجد الثلث من النساء من مجموع أعضاء المجلس لن يكون هنالك تمثيل حقيقي للنساء".

وبينت أن غياب العناية الإعلامية يشكل تحدياً أمام مشاركة المرأة، وأوصت بوضع استراتيجية إعلامية مستجيبة للنوع الاجتماعي قبل وأثناء وبعد الحملات الانتخابية لإبراز القيادات النسائية مع نشر الحقوق الإنسانية للنساء وتوفير الحماية للنساء داخل الأحزاب السياسية إحقاقاً لمبدأ المساواة. وقالت: "لابد من التسريع من تفعيل هيئة المناصفة ومناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة، واستصلاح القوانين التنظيمية وخاصة المتعلقة بالأحزاب السياسية والتي لا زالت لا تعطي القيمة الحقيقية للمرأة".

وبدورها أشارت سعادة النائب عبلة الهواري، عضو ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والعضو الحالي في مجلس النواب المصري، أن قضية المشاركة السياسية للمرأة تهم المجتمعات بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة، وقالت: "المجتمع الصحي الذي يسعى لدولة ديمقراطية سليمة هو المجتمع الذي يستطيع فيه كل شخص تحقيق توازنه ويتم تقدير حقوق الإنسان فيه بصورة متساوية".

وبينت أنه من الفرص المتاحة أمام المرأة المصرية تطبيق الكوتا التشريعية بتوصية من القيادة السياسية بقراراتها الحاسمة والقوية. حيث تم تعديل أحكام الدستور عام 2019 لتحقيق نسبة 25% من المقاعد للنساء، وبناء عليه صدر قانون مجلس النواب المصري رقم 140 لسنة 2020 يتضمن في أحكامه تخصيص مقاعد للمرأة بنسبة 25%، وقالت: " لا يفوتني دعم القيادة بتعيين 28 نائباً نصفهم من النساء ليصبح عدد السيدات النواب 164 نائباً." كما أشارت إلى صدور قانون مجلس الشيوخ رقم 141 لسنة 2020 الذي يتضمن نسبة 14% من المقاعد للمرأة في هذا المجلس.

وأشارت إلى وجود تحدي لخوض الانتخابات عن المقاعد الفردية حيث كانت الأعداد كبيرة عند الترشح ولم تتمكن العديد من النساء من الفوز. وأضافت أن التغيرات السياسية المؤثرة على المساواة بين الجنسين هي إحدى التحديات أمام المرأة وبينت أن الأحزاب السياسية مختلفة ولها مناهج مختلفة بأساليب المساواة بين الجنسين.

وأوصت بأهمية تضمين المنظور النسائي في عمل الحزب من حيث القضايا التنظيمية والتنموية والسياسية، والعمل على حصول المرأة على خبرة في المسؤولية الحزبية، وتعزيز مفهوم الترحيب بالنساء الراغبات بالانضمام للحزب، ورسم صورة للحزب أمام العامة توحي بأنه حزب منفتح يرحب بالرجال والنساء معاً، وأن تعمل النساء على التغلب على التحديات المجتمعية السلبية، والتركيز على وسائل التواصل الاجتماعي التي تساعد بشكل كبير بالتواصل مع الناخبين.

وتحدثت معالي السيدة نوارة سعدية جعفر، عضو مجلس الأمة الجزائري وعضو حالي في الائتلاف عن الفرص والتحديات أمام المرأة الجزائرية، وأشارت إلى تعديلات الدستور التي تمت عام 2016 ونهاية عام 2020 والتي تم فيها اعتماد المناصفة وإلغاء المحاصصة، وقالت: "تم التركيز على

المناصفة حتى تنتزع المرأة مكانتها بجهودها." وبنيت أن اللجنة التي تم تكليفها بإعادة النظر بتعديل الدستور كان فيها نسبة كبيرة من النساء وقدمت تقريراً لرئيس الجمهورية بناءً على مشاورات مع الأحزاب ومع المجتمع المدني.

ومن الجدير بالذكر أنه تمت دسترة مبدأ المناصفة في التعديل الدستوري لسنة 2016 كآلية جديدة، يحاول من خلالها المؤسس الدستوري إعادة بعث مكانة المرأة الجزائرية وترقية دورها في مختلف مجالات الحياة.وكما أبقت تعديلاته في أواخر عام 2020 على النصوص ذاتها حيث نصت المادة 68على: تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

وأكدت على أن المرأة في الجزائر متواجدة سواء على المستوى التنفيذي أو القضائي أو التشريعي وسواء في صناعة القرار أو في المجال الاقتصادي.
وأشارت إلى أن الدستور لا يميز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بهذه المسائل، وأن الدستور يركز على حماية المرأة بشكل كبير مشيرةً إلى المادة 40 التي تنص على: تحمي الدولة المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف، في الفضاء العمومي وفي المجالين المهني والخاص. ويضمن القانون استفادة الضحايا من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التكفل، ومن مساعدة قضائية.

وأكدت على مسألة أن الدستور يدفع بالتغيير نظرة المجتمع ويفرض تواجد المرأة لكن المجتمع يضغط على المشرع ليتماشى مع أفكاره، وقالت: " أعتقد في نظري وفي نظر الكثير من الخبراء أن الحاجة ملحة لتصحيح الممارسات وتغيير الصورة النمطية عن المرأة وكذلك الأنماط الاجتماعية المغلوطة والأعراف والتقاليد الظالمة وهذا في حاجة إلى تضافر الجهود والتنسيق بين النساء على مستوى الأحزاب والمجتمع المدني والنقابات." وأكدت على أهمية التغلغل داخل المجتمع حتى نتمكن من اقناع الآخر الذي لا يؤمن بقدرات المرأة بضرورة مشاركتها وأن قدراتها وإمكانياتها ليست أقل من إمكانيات الرجل. وبينت أهمية تبادل الخبرات، والعمل على الحد من سيطرة المجتمع الذكوري، والتواجد بشكل أكبر في الأحزاب السياسية وقالت: "العزوف عن الانخراط في الأحزاب السياسية يضر بمساهمة المرأة سياسياً، والحزب هو الإطار الحقيقي الذي يحب على المرأة أن تكون فيه. ويجب على طبيعة الأحزاب أن تتغير وتكيف عملها مع ظروف النساء." وأشارت إلى أن هنالك نقص في التدريب والتأهيل للنساء، ومن توصياتها أهمية التركيز على الأحزاب وتحديد الآليات والأطر لمسألة المناصفة، وأهمية الاستمرار في تعديل وتحديث التشريعات وتبني سياسات حكومية وحزبية، وأهمية تبني سياسات إعلامية لتغيير الصورة النمطية، وأهمية تأسيس شبكة للمنتخبات لتبادل التجارب والتحدث عن التحديات والمعيقات.

وبينت معالي بني مصطفى أن التحديات بين الدول متشابهة ولكن هنالك فارق في الظروف من حيث التجذر الحزبي والتمثيل البرلماني ونسبة مشاركة النساء السياسية.

وتطرقت لبعض التعديلات التشريعية التي طرحتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية حيث تمت التوصية أن يتضمن عدد المؤسسين للحزب 20% من النساء، وعلى الحزب أن يضمن لمنتسبيه من الشباب والنساء الوصول للمواقع القيادية، وتمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج لموارد الحزب المتوفرة بشكل عادل ومتكافئ وخاصةً اثناء الحملات الانتخابية.

وبينت أن الضبط التشريعي مهم، والإرادة السياسية والتشريعات تضع الطريق وترسم الطريق أمام تغيير الخارطة الثقافية. وقالت: "يجب أن نحول التحديات لفرص وأن نقف معاً وأن لا نسمح لأحد أن يمس مكتسبات النساء وأن ندافع ونقف صفاً واحداً في مواجهة من يحاول التقليل من هذه المكتسبات".

تابع: إقليمياً: المائدة المستديرة الثانية حول الفرص والتحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة في بلاد الشام والخليج العربي

وبنيت أنه لا يوجد سبيلا لوصول المرأة للمواقع القيادية إلا عبر الكوتا الجندرية والتي تعتبر أكثر من ضرورة. وبينت أن الكوتا تصحيح لخطأ تاريخي وتمييز عمره آلاف السنين يتمثل بحصر المرأة في أدوار نمطية.

ومن قطر بينت سعادة السيدة شيخه بنت يوسف الجفيري، عضو مجلس الشورى أن الدستور القطري ساوى بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. وأشارت إلى أن المرأة القطرية ساهمت في العمل السياسي غير المباشر من خلال المشاركة الفاعلة بالعمل العام حيث شاركت في جميع قطاعات الإنتاج والخدمات. وأشارت إلى أن دور المرأة في قطر يعود للقيادة السياسية الحكيمة لصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله. والى صاحب السمو الامير الوالد الشيخ حمد بن خليفه آل ثاني وجهود صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر.

وكذلك بينت بأنه بفضل توافر الإرادة السياسية الحكيمة لتمكين المرأة. حيث تم تعيين وزيرتان في الشهر الماضي فأصبح عددِ الوزيرات ثلاث وزيرات. وأشارت إلى أنه في انتخابات مجلس الشورى ترشحت 28 امرأة لم يحالفهن الحظ وبينت أنه حسب الدستور يتم تعيين 15 عضو من قبل الأمير حيث تم تعيينها وتعيين السيدة حمدة السليطي التي فازت بمنصب نائب رئيس مجلس الشورى.

وبينت أنها كانت عضو في المجلس البلدي وأن سبب نجاحها في الانتخابات البلدية تمثل بإيمانها بأن المرأة لا يوجد ما يمنعها أن تكون عضواً في المجلس البلدي وأنه لا بد من تغيير ثقافة المجتمع ونظرتهم نحو المرأة. وأكدت على أن نظرة الرجل تسهم في تعزيز دور المرأة، وأن التقيد بالقوانين والتواصل مع القواعد الانتخابية قبل وبعد العملية الانتخابية والتكاتف ما بين الأعضاء والتشجيع من قبل القيادة الحكيمة عوامل ساهمت في نجاحها.

وأشارت إلى أن التحديات تتمثل بالصورة النمطية التي ترى أن المرأة مكانها المنزل

وقالت: "ما تزال تجربة خوض المرأة للعمل السياسي تكتنفها الشكوك في قدراتها وأهليتها حتى في صوت النساء حيث أن بعض النساء تفضل ترشيح الرجال".

وأشارت إلى أهمية تعزيز مفهوم المواطنة والتأكيد على أن قيام المرأة بدورها السياسي واجب وليس ترفاً فكريا.

وبينت سعادة السيدة ريزان شيخ دلير، العضو سابق في مجلس النواب العراقي، أن العراق دولة ديمقراطية مدنية وأشارت إلى أنه نسبة الكوتا للمرأة في العراق هي 25%، و إلى ازدياد عدد النساء من 86 إلى 97 امرأة في البرلمان العراقي الحالي.

وبينت أنه من بين الفرص أمام المرأة وجود الكوتا، وبينت إلى أن وجود عدد من النساء مهم ولكن وجود نساء تعمل بجدية وواقعية وتسطيع تشريع القوانين أمر مهم أيضاً. حيث سيمكنهن ذلك إزالة المواد التميزية في القوانين.

وبين الحضور أهمية التعاون والتكاتف ما بين الشبكات النسائية للوقوف على التحديات التي تواجه المرأة في الانتخابات. وأشاروا إلى أهمية تغيير هيكلية الأحزاب وتغيير وجود المرأة في العمل الحزبي، وأهمية دور الإعلام في تغطية المرشحات وأهمية الاستفادة من الدول التي يوجد بها تشريعات تعزز دور المرأة السياسي. وأهمية التأكيد على الدور التكاملي للمرأة لا التنافسي مع الرجل، وأهمية تغيير الثقافة المجتمعية، وأهمية تعزيز صورة المرأة القيادية في المناهج.

يسرنا تواصلكم معنا

البريد الإلكتروني: Samiasmadi@outlook.com
CVAW_Arab@outlook.com
منسقة الائتلاف: سامية الصمادي
العنوان البريدي: ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، مجلس النواب، العبدلي-عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب. 72 / الرمز البريدي: 11118
الهاتف: 0096265635100 الفرعي: 4183